مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

علة رفع الفاعل و علة لزوم تقديم الفاعل على المفعول به في كتاب الكافي في شرح الهادي للزنجاني (ت 655هـ)

محمد حسن هاشم
ا.د جنان منصور كاظم الجبوري
جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الإنسانية

معلومات الورقة البحثية

تاريخ الاستلام 2025/3/2
تاريخ القبول 2025/4/8
تاريخ النشر 2025/7/24

الكلمات الرئيسية:

علة رفع الفاعل، تقديم الفاعل على المفعول به، كتاب الكافي في شرح الهادي، الزنجاني، القواعد النحوية

المستخلص باللغة العربية:

تناول هذا البحث دراسة علة رفع الفاعل وعلة لزوم تقديم الفاعل على المفعول به في كتاب الكافي في شرح الهادي للزنجاني
كما يتناول هذا البحث دراسة شاملة حول أسباب رفع الفاعل وأهمية تقديمه على المفعول به في النحو العربي، وذلك من خلال التحليل الدقيق لكتاب "الكافي في شرح الهادي" للزنجاني. يبرز البحث أهمية القواعد النحوية في فهم النصوص العربية بشكل صحيح ودقيق وتوضيح كيفية تأثير هذه القواعد على تفسير النصوص. يسعى هذا البحث إلى إثراء الفهم للقواعد النحوية في اللغة العربية من خلال دراسة كتاب الكافي في شرح الهادي للزنجاني، ويهدف إلى تقديم رؤية واضحة حول علة رفع الفاعل وتقديمه على المفعول به.

doi: xx.xxxx

1. المقدمة

الحمد لله الذي وهب العلم وجعله نورا ، والعمل به سرورا ، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين ، الذين أذهب عنهم العيوب والذنوب وطهرهم تطهيرا .

لم ينطق العرب كلامهم اعتباطاً ، وإنما حرصوا على اتباع نهج علمي، وحافظوا على أهمية العلل الموجودة في عقولهم .

وكان الهدف من التعليل هو التعليم والتوضيح و بيان حكمة العرب اللغوية ، لتتجلى لنا متانة اللغة العربية وجمالها وروعتها .

كانت اللغة العربية سليمة من اللحن ، وكان العرب يتكلمون بها على الفطرة والطبيعة ، ولا تحدهم اصول أو قواعد محددة ، حتى ظهر اللحن في كلامهم وتفشى ، ولم تسلم قراءة بعض قواعد القرآن الكريم من اللحن الذي يؤدي إلى تغيير معنى الآيات القرآنية المباركة .

فقام الإمام علي (عليه السلام) بوضع البذرة الأولى للقواعد النحوية ، واوعز لأبي أسود الدؤلي بكتابتها وحفظها .

وقام أبو أسود الدؤلي بوضع الحركات على أواخر الكلمات على شكل نقاط ، ثم قام الخليل بن أحمد الفراهيدي بتحديد الحركات على شكل أحرف صغيرة توضع على نهاية الكلمات .

وقد شغل تبدل الحركات الأعرابية بين الكلمات حيرة العرب ، فبالغوا في مراقبتها ، فأثارت فيهم البحث عن أجوبة للتساؤلات ؟ .

لماذا يكون رفعاً ؟

ولماذا صار نصباً ؟

فأرشدهم الله جلّ وعلا إلى حقيقة اللغة وأسرارها ، فانبثق التعليل النحوي ضرورة اسلامية عربية ، ومتزامنا مع نشأة النحو .

ذكر النحويون عللاً عدة لرفع الفاعل ، واعتمدوا على المبتدأ والخبر في رفع الفاعل (علة المشابهة) ، ويصنفون الفاعل مع فعله بمقام المبتدأ والخبر ، وقال سيبويه عن ذلك :

((هذا باب المسند والمسند إليه)) ، وهو يعني أن المبتدأ لا يستغني عن الخبر ولا يستغني الفعل عن الفاعل .

ويستحق الفاعل الرفع لأنه يشكل مع الفعل جملة يحسن السكوت ، وتكون في الجملة فائدة للمخاطب ، كقولك : قام سعيد .

وقال قسم من النحاة ومنهم (الزجاجي ، والجرجاني ، وابن الحاجب ، وابن هشام) :

أن الفاعل أصل المرفوعات ، وأن الرفع علم الفاعلية ، وان المبتدأ اعتمد على الفاعل ، وعللوا ذلك أن عامل الفاعل لفظي وعامل المبتدأ معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي .

وقد اتخذنا كتاب (الكافي في شرح الهادي للزنجاني ت 655 هـ) محورا للبحث في علة الرفع في الفاعل ، وعلة لزوم تقدم الفاعل على المفعول .

أهمية البحث :

لم يسبق دراسة التعليل النحوي في كتاب (الكافي في شرح الهادي للزنجاني) .

منهج البحث :

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

هيكلية البحث :

يتكون هذا البحث من مقدمة ومبحثين ، المبحث الأول يتضمن (علة الرفع في الفاعل) ، والمبحث الثاني يتضمن علة لزوم تقدم الفاعل على المفعول ، وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات ، وقائمة المصادر والمراجع .3.

المبحث الأول

علة رفع الفاعل

الفاعل :

كل اسم أُوكل إليه فعل تام ، أو شبهه مقدّم عليه ، وهو مرفوع بما أسند إليه ، كقولك : سافر سعيد ، اكتب ، مررت بفتى مسافر أخوه ، وهيهات سعيدٌ [1] .

ذكر النحويون عللاً عدة لرفع الفاعل منها (علة المشابهة) ، حيث اعتمد النحويون في رفع الفاعل على الرفع في المبتدأ ، فهم يصنفون الفاعل مع فعله بمقام المبتدأ والخبر.

وقد عنون سيبويه لهما قائلا : (هذا باب المسند والمسند إليه) ثم أضاف : لا يستغني المسند عن المسند إليه ولا يستغني المسند إليه عن المسند ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، كقولك : سعيد أبوك ، وهذا أبوك ، ولا بد للفعل من الاسم ، نحو : يسافر سعيد [2] .

يقول المبرد : استحق الفاعل الرفع لأنه يكون مع الفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتتحقق الفائدة للمخاطب ، وإن الفاعل مع الفعل بمنزلة الابتداء والخبر فإذا قلت : سافر سعيد ، فهو بمنزلة قولك : المسافر سعيد [3] وكانت (علة المشابهة) عند المبرد في مقدمة علل الرفع في الفاعل.

أما علة الفرق فقد كانت الثانية من حيث الأهمية بعد (علة المشابهة) التي منحها الرتبة الأولى ، وهذا يعني أن (علة الفرق) ليست العلة الرئيسة برأي أبي العباس المبرد ، في حين جعل كثير من النحويين علة الفرق هي :

العلة الرئيسة ،ومنهم : السيرافي ، وأبو البركات الأنباري ، والعكبري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وابن هشام ، والسيوطي [4] .

وأما في(علة المشابهة) فقد سار على عقيدته كل من : ابن السراج ، وابن الأنباري ، وابن يعيش[5] ، فهؤلاء يعتقدون أنّ رفع الفاعل يستند على الرفع في المبتدأ ، لحضور (علة المشابهة).

وتجلى رأي ابن الأنباري في تأكيده على (علة الفرق) في كتابه (أسرار العربية) : بقوله : ((فإن قيل : ما السبب في رفع الفاعل ؟ قيل لنفرق بين الفاعل وبين المفعول به ؛ لأنه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل ، وبان أنّ هذا السؤال لا يلزم ، لأنّنا لو عكسنا على ما أورده السائل فنصبنا الفاعل ورفعنا المفعول به ،

فهلا خالفتم ؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال)) [6].

وقد نقل السيرافي (ت368 هـ) تعليلات أخرى عن بعض النحويين ، فقال : وإذا احتج بعض النحويين لأن يقول : الفاعل أقوى من المفعول ؛ لأنه محتاج إليه ، فجعل له أقوى الحركات للمشاكلة . وقد احتج بعضهم بأن قال: ((والفاعل أول ما يرد من الأسماء ؛ فلذلك كانت له أقوى الحركات ؛ لقوة النفس عند وروده على إتمام النطق .

وجعل أخف الحركات لما بعده ، وقد احتج بعضهم بأن الفاعل يخبر عنه بفعله الذي قبله ، كما يخبر عن المبتدأ بخبره الذي بعده ، فالفعل والفاعل كالمبتدأ والخبر ، إلا في التقديم والتأخير ، والزمان الذي يدل على صيغة الفعل [7] .

يتجلى لنا أن السيرافي قد نقل لنا علتين عن النحويين :

الأولى : هي (علة مناسبة)ما بين قوة النفس وقوة الحركة .

الثانية : (علة مشابهة) وتكون ما بين الفاعل والمبتدأ .

وأما (علة الاعتماد) فقد كانت هي العلة في رفع الفاعل عند الرماني (ت 384هـ) ، لأنه عمدة ويكون مع فعله جملة تتم بها الفائدة ، ويحسن السكوت عليها ، وتحدث عن أجزاء الجملة فقال ((وإذا قلنا : (أكرمت سعيداً) فالفاعل معتمد البيان ، والفعل معتمد الفائدة ، و يكون المفعول إضافة في البيان)) [8].

ونتبين من قول الرماني أن الرفع دلالة العمد ، لأن كل عمدة مكانها الرفع ، كما يكون النصب مكانا للفضلات[9] ، ويعتقد الرماني أن العلة هي (علة وجوب) ناتجة عن الاعتماد.

وقد جعل النحويون وجوب الرفع هي من أحكام الفاعل ، وكذلك هو عمدة لا يجوز حذفه ، وغير جائز تقدمه على عامله ، باستثناء الكوفيين[10] ، والفاعل ليس الاسم وحده عند النحويين وإنما هو كل اسم أو ما في معناه ، وأسند إليه فعله بشكل حقيقي نحو : سافر سعيد أو مجازي نحو : أثمر الشجر أو لم يفعله ، كقولك : وما جلس سعيد [11].

وبناءً على ذلك ذهب بعض النحويين إلى القول (الفاعل أصل المرفوعات) وأن الرفع علم الفاعلية ، ويرون أن المبتدأ هو الذي اعتمد على الفاعل وعللوا ذلك بأن عامل الفاعل هو الفعل أو شبهه وهو عامل لفظي ، بينما عامل المبتدأ عامل معنوي وهو الابتداء .

ونُسب إلى الخليل قوله : ((العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي)) ، [12] ومن النحاة الذين سايروا وتوافقوا مع هذا الرأي الزجاجي ، والجرجاني ، وابن الحاجب ، وابن هشام [13].

وأما الزمخشري (ت478هـ) فقد أوقف الرفع للفاعل بقوله : (الرفع علم الفاعلية) ، وأما بقية المرفوعات ، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، كالمبتدأ وخبره ، وخبر (إنّ) وأخواتها ، و(لا) التي لنفي الجنس ، واسم (كان) وأخواتها ، واسم (ما) و(لا) المشبهين بـ(ليس))) [14] .

أما الرضي (ت 686هـ)فقال : ((ليس شيء من العمد محمولا على آخر [15] ، وهذا القول ينسب للأخفش (ت177هـ) وأبو بكر بن السراج (ت 316هـ) ، لكن ابن السراج في موضع آخر يقول : يجب أن يكون للفعل فاعل ، وإن الفعل و الفاعل برتبة الابتداء والخبر ، فإذا قلت : سافر سعيد ، فهو بمنزلة قولك : المسافر سعيد)) [16] .

وذهب الزنجاني (ت655هـ) إلى أن الفاعل يرتفع بما أسند إليه من فعل أو شبهه ، والفاعل هو الأصل في الرفع ؛

لأن الغاية من الاعراب : أن يكون الفرق بين المعاني ، فيكون الفاعل في الأماكن التي يحتاج فيها إلى الفرق بين المعاني .

الفاعل والمفعول يجوز أن يكون فاعلا ، والأصل في ذلك هو الفعل ، لأنه هو الذي يحتاج إلى الفاعل والمفعول ، لأنه هو الذي يستدعي فاعلا ومفعولا ، فيجب أن يدخل الإعراب في معمولاته ، والفاعل هو الذي استدعاه أولا فأخذ أول أنواع الإعراب و أقواها وهو الرفع [17] .

وبذلك استحق الفاعلُ الرفع ، وغيره محمولا عليه ، ورفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول به ، ولقوته بإحداث الفعل ، ولا يجوز حذفه ، لأن الفعل لا يستغني عنه ، ولكن المفعول به يجوز حذفه.

والضمة هي أقوى من الفتحة لأن الضمة من الواو ، والفتحة من الألف ، والواو أقوى من الألف ، ومخرج الواو أضيق من الألف ، وكلما اتسع المخرج ضعف الصوت ، وكلما ضاق المخرج قوي الصوت .

ويمكن تحريك الواو دون الألف فناسبوا بإعطاء الأقوى أقوى الحركات ، والأضعف أضعف الحركات ، والفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ، وقد يتعدى الفعل إلى عشر منصوبات ، فأخذ الفاعل وهو قليل الرفع الذي يكون ثقيل .

والغاية منه ليقل الثقيل في كلامهم ، وأعطوا النصب الذي يكون خفيفا للمفعول به الذي يكون كثيرا ، فيكون الكثير هو الخفيف .

ويرى الزنجاني أن رافع الفاعل هو الفعل و شبهه نحو: (هيهات سعد)، لأن الفعل هو الذي يتطلب الفاعل والمفعول ، وبهذا يكون هو العامل ، ويستشهد الزنجاني بقول سيبويه أن المسند هو رافع الفاعل [18] .

المبحث الثاني

ثانيا :علة لزوم تقديم الفاعل على المفعول به :

أشار النحويون إلى أن الأصل هو تقديم الفاعل على المفعول ، يصدر الفعل من الفاعل بداية ثم بعد ذلك ينتهي إلى المفعول به [19] .

فللفاعل رتبة تتقدم على رتبة المفعول ، وهو أصل قياسي [20] وهو ليس أصلا وجوبيا وإنما جوازيا؛ فقد أجاز النحاة في الفاعل والمفعول (التقديم والتأخير) وفعلوا هذا ؛ لقوة الفعل بتصرفه ، والحاجة إلى الاتساع في الألفاظ [21]، وأحيانا يجب تأخير الفاعل مثل : أكرمك سعيد لأن الضمير اتصل بالفعل وجب تقديمه على الفاعل .

وذكر ابن إياز (ت 681هـ): العرب تخالف هذا الأصل ، فتضع كل واحد منهما موضع الآخر ، والمسوغ لذلك علل : منها إقامة القوافي ومنها تصحيح وزن الشعر ...ومنها إقامة الأسجاع كقوله : (إذا رمى السهام تذكر سكينة السلام) ، ومنها العناية كقولهم : (شكر القائدَ سعيدٌ) [22] ، وهذا أصل استعمالي يمكن فيه مخالفة الأصل القياسي[23]

وهناك مواضع يجب فيها تقديم الفاعل على المفعول به وقد أشار ابن إياز إلى وجهين وعلل لهما:

-إذا صحّ وقوع الفعل من كل واحد منهما وخيف اللبس نحو : (ضرب موسى عيسى)، فأيهما كان الفاعل فقدمه .

-أن يكون الضمير المتصل فاعلا نحو : (أكرمت سعيدا) ؛ فإذا أردت تقديم (سعيد) فيجب فصله ، ومع امكانية الإتيان بالضمير المتصل لا يؤتى بالضمير المنفصل[24]

ونجد (علة أمن اللبس) ضرورة في وجوب تقديم الفاعل على المفعول في جملة (أكرم عيسى يحيى) ، وفي حالة انعدام الإعراب من الفاعل والمفعول وفقدان القرينة فيهما فإن الجملة ستكون غير واضحة المعنى بالنسبة للسامع [25] ، فيكون واجبا المحافظة على قرينة الرتبة دفعا للبس وذلك بتقديم الفاعل على المفعول ، يقول المبرد :

((فالغاية في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقع الشيء في موضعه ؛ ليزول اللبس وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكلُ تقول : أكرم سعيد سعداً ، وأكرم سعداً سعيد ، لأن الإعراب يبين الفاعل والمفعول))[26].

ويظهر انعدام الإعراب عندما يكون الفاعل والمفعول به اسمين مقصورين كقولنا : أكرمت ندى شذى ، أو مبنيتين كقولنا : منح هؤلاء هؤلاء، أو مضافين إلى ياء المتكلم كقولنا : ضرب أخي صديقي.

والقرينة المؤازرة لتحديد المعنى على قسمين :

إما(لفظية) ،أو (معنوية) ، تكون اللفظية في نفس الفعل نحو : تقدمت موسى سلمى ، وربما في توابع الفاعل ، أو في توابع المفعول ، أو في توابعهما ، أكرم عيسى العالمُ موسى ، أكرم عيسى موسى العالمَ [27]

أما القرينة المعنوية فهي امتناع قيام أحدهما بالفعل فيكون الآخر هو الفاعل بشكل تلقائي كقولنا : أكلت هدى الكمثرى ؛ لأن الكمثرى لا تأكل ، وقد يصدر الفعل من الغالب والأقوى كقولنا : كسرت العصا الرحى [28] .

يتعين الفاعل والمفعول من خلال القرائن المعنوية وغيرها من القرائن ، وفقدان الإعراب والقرينة يوجب لزوم الرتبة دفعا للبس ومن غير الجائز تقديم المفعول [29]

لا يأتي العرب بالضمائر المنفصلة إذا كانت الضمائر المتصلة سانحة ؛ لاكتفائهم بالمتصل عن المنفصل [30] ، والغاية من ذلك الاختصار والخفة.

وقال ابن جني ((إذا كان الدافع عليه والموجب هو طلب الخفة به ، كان الضمير المتصل أقرب في نفوسهم والمفضل على المنفصل ، ومتى ما قدروا على الضمير المتصل لم يأتوا بالضمير المنفصل)) [31] ، ويمكننا القول إن هذه العلة هي (علة تعليمية) قائمة على القواعد المعيارية التي وضعها النحويون مقعدة على وفق كلام العرب

هذا التعليل هو ثمرة لتآزر وتعاون النحاة المتقدمين والمتأخرين [32] إن ما ذكره ابن الحاج [33] (ت 647هـ) فإنه يوافق على تقديم المفعول الفاعل بالرغم من انعدام وجود الإعراب والقرينة التي تعين المعنى المراد.

ويرى الزنجاني وجوب تقديم الفاعل إذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول به ضميرا مثله ، كقولنا : أكرمتك ، وأما إن كان المفعول به مظهرا فيمكننا تأخيره وتقديمه ، كقولنا : أكرمت سعيداً ، وسعيداً أكرمتُ ،ولا يجوز تقديم المفعول به على الفاعل دون الفعل كقولك : أكرم سعيدا أنا ، لأنه يصبح الضمير المتصل منفصلاً [34] .

وكذلك يرى الزنجاني يقدم الفاعل على المفعول إذا كان الفاعل والمفعول مقصورين، أو مبنيين ، وعدم وجود قرينة لفظية أو معنوية تفصل أحدهما عن الآخر ، أكرم عيسى موسى ، أكرمت هدى ندى ، وأكرم هذا هذا ، وأكرم الذي في الدار الذي في السوق ، ولو سمحنا بتأخير الفاعل لأدى ذلك إلى اللبس.

يرى الباحث أن رأي الزنجاني كان راجحاً و متوافقاً ومنسجماً مع آراء النحاة في قضية وجوب تقديم الفاعل على المفعول عند انعدام القرينة اللفظية أو المعنوية ..

الخاتمة

وفي ختام البحث العلمي نحمد الله ونشكره على عظيم كرمه وعطاياه، الذي أنزل القرآن وأنار قلوبنا بالهدى والإيمان ، وجعل الصبر انتصارا على الهوى والشيطان ، ومعراجا ملكوتيا للجنان ، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

ونذكر أهم نتائج بحثنا الذي ناقشنا فيه (علة الرفع في الفاعل) ، (علة لزوم تقديم الفاعل على المفعول به) وأدركنا أن البحث العلمي هو السبيل إلى الحفاظ على لغتنا الرائعة الجميلة وتطورها .

لغتنا العربية لغة مقدسة وقد حمّلها الله سبحانه وتعالى أمانة الحفاظ على القيم القرآنية والتعاليم الإسلامية

1- اختلاف النحاة في علة رفع الفاعل.

2- اعتل بعض النحاة في رفع الفاعل بـ(علة المشابهة) وهي علة محمولة على الرفع في المبتدأ ، وينظرون إلى الفاعل مع فعله بمقام المبتدأ والخبر ، هذا ما يراه سيبويه ، وقد عبر عنه بقوله : (هذا باب المسند والمسند إليه).

3- وكانت هذه العلة واضحة عند المبرد، وذكر أن الفاعل مع فعله بمقام المبتدأ والخبر، وهذا ما قاله ابن السراج ، وأبو البركات الأنباري.

-4- واتجه قسم من النحاة إلى الاعتقاد بأن الفاعل هو أساس المرفوعات ، والمبتدأ محمول عليه ، وبرهانهم على ذلك أن عامل الفاعل (عامل لفظي) ، والعامل في المبتدأ هو عامل معنوي ،

5- العامل اللفظي يكون أقوى من العامل المعنوي ، وهذا هو رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وقد سار على نهجه عدد من علماء النحو ومنهم (الزجاجي ، والجرجاني ، والزمخشري ، وابن الحاجب ، وابن هشام).

6- يرجح الباحث إلى الرأي القائل أن الفاعل هو أصل المرفوعات .

نثمن عاليا جهود علمائنا الأجلاء في الحفاظ على اللغة العربية لغة القرآن الكريم ، ولغة الآباء والأجداد ونأمل من أجيالنا المحبين لدينهم ووطنهم ولغتهم السير على نهج علمائنا البارعين .

والحمد لله رب العامين على توفيقه ، ولولا الله ما أنجز منجز.

(1) ينظر:الكافي في شرح الهادي 410.
(2) ينظر : الكتاب 23/1.
(3) ينظر : المقتضب 1/ 146 .
(4) ينظر : شرح السيرافي ،260/1 ، أسرار العربية ، 79 ،اللباب ، 152/1 ، شرح المفصل ،75/1، شرح الجمل ، 1/ 100 ، شرح ، الشذور ، 189 ، الهمع ، 305/1.
(5) ينظر : الأصول 1/ 75 ، أسرار العربية 77 ، شرح المفصل 74/1 .
(6) أسرار العربية 77 – 79.
(7) شرح السيرافي 260/1 – 261.
(8) شرح الرماني 180.
(9) ينظر : البسيط 259/1.
(10) ينظر : أوضح المسالك 84/2 ، شرح الأشموني 61/2 ، شرح الشذور 196.
(11) ينظر : لمحة الإعراب 84 ، شرح اللمحة البدرية 382.
(12) ينظر : شرح الكافية 67/1 ، الهمع 305/1 .
(13) ينظر : الجمل 36 ، المقتصد 1/ 210 ، المفصل 24 ، الكافية شرح الرضي 183/1 ، شرح الشذور 189.
(14) ينظر : المفصل 24.
(15) ينظر : شرح الكافية 1/ 67.
(16) ينظر : الأصول 75.
(17) ينظر : الكافي في شرح الهادي 1/ 414 .
(18) ينظر :الكافي في شرح الهادي 1/ 415 .

(19) ينظر : اللباب 1/ 153 .
(20) ينظر : المقاصد الشافية 2/ 597 .
(21) ينظر :اللباب 153/1 ، ينظر : البيان في شرح اللمع 192.
(22) ينظر : المحصول 307/1- 308.
(23) ينظر :المقاصد الشافية 597/2.
(24) ينظر :المحصول 1/ 308.
(25)ينظر : الصفوة الصفية 2/ 597 .
(26) مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين 18 ، العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية 145.
(27) ينظر : البسيط في شرح الكافية 271/1 -272.
(28) ينظر المصدر نفسه 1/ 272.
(29) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل 97-98 .
(30) ينظر : كتاب سيبويه 2/ 350 ، الأصول في النحو 2/ 120
(31)ينظر :الخصائص 193/2.
(32)ينظر : الأصول في النحو 2/ 245-246 ، شرح عيون الإعراب 134 ، البديع في علم العربية 98/1 ، المقدمة الجزولية 51 ، شرح الرضي 184/1 ،الصفوة الصفية 2/ 405، الكناش 1 /135، ارتشاف الضرب 1348/3 ، توضيح المقاصد 247/1 ، المنهاج 205/1 ، المساعد 1/ 405 ، بلغة النحاة 168

(33)هو أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي ، قرأ على أبي علي الشوبين ، له مصنفات عديدة (إملاء على كتاب سيبويه ، مختصر خصائص ابن جني ، ايرادات على مقرب ابن عصفور ،) وغيرها ، ينظر : البلغة 83 ، بغية الوعاة 1/ 305 ، أعيان الشيعة 400/4.
(34) ينظر : الكافي في شرح الهادي 430/1 .

المراجع

ابن هشام الأنصاري. (1426 هـ - - 2005 م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق محي الدين عبد الحميد* . بيروت : المكتبة العربية .

ابن هشام الأنصاري. (2007 م). *شرح اللمحة البدرية في علم العربية ، تحقيق هادي نهر* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار اليازوري العلمية.

ابو اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي ،تحقيق د0عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. (1428هـ-2007م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. مكة المكرمة: جامعة ام القرى.

أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1425هـ - 2004 م). *كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون* (المجلد الطبعة الرابعة). القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو البقاء عبد الله بن حسين العكبري. (1416هـ - 1995م). *اللباب في علل البناء والاعراب ، تحقيق غازي مختار ، د0 عبد الإله نبهان* . دمشق : دار الفكر .

أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري مجد الدين بن الأثير. (1420 هـ). *البديع في علم العربية ، تحقيق د0 فتحي أحمد علي الدين* . مكة المكرمة : مطبعة جامعة أم القرى .

أبو العباس محمد المبرد. (1415 هـ - 1994 م). *المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة* (المجلد الطبعة الثالثة). القاهرة: مطبعة الاهرام التجارية.

أبو الفتح عثمان بن جني. (1952 م). *الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار* (المجلد الطبعة الثانية). مصر : دار الكتب المصرية.

أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (1429هـ - 2008م). *شرح السيرافي ، تحقيق أحمد حسن مهدوي ، علي سيد علي* (المجلد الطبعة الأولى). بيروت: دا الكتب للنشر.

أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي. (بلا تاريخ). *شرح الكافية الشافية ، تحقيق عبد المنعم احمد هريدي* . مكة المكرمة: مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي ، جامعة ام القرى .

أبو محمد بن سهل بن السراج النحوي. (1417هـ - 1996 م). *الأصول في النحو ، تحقيق د0 عبد الحسين الفتلي* (المجلد الطبعة الثالثة). بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي. (بلا تاريخ). *الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، تحقيق سعيد عبد الكريم* . بغداد : دار الرشيد للنشر .

أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي. (1408 هـ). *المقدمة الجزولية في النحو ، تحقيق وشرح د0 شعبان عبد الوهاب محمد* . مكة المكرمة: ام القرى للطبع والنشر والتوزيع .

أبوحيان محمد بن يوسف الأندلسي. (1418هـ - 1998 م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق د0 رجب عثمان محمد* . القاهرة : مكتبة الخانجي .

اسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة. (1425هـ - 2004م). *الكناش في فني النحو والصرف ، تحقيق د0 رياض بن حسن الخوام* . بيروت : المكتبة العصرية .

الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. (1427 هـ - 2006 م). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم* . بيروت : المكتبة العصرية .

السيد محسن الأمين. (1419 هـ - 1998 م). *أعيان الشيعة ، تحقيق السيد حسن الأمين* (المجلد الطبعة الخامسة). بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

الشريف عمر بن ابراهيم الكوفي. (1423 هـ - 2002 م). *البيان في شرح اللمع ، تحقيق د0 علاء حموية*. عمان : دار عمار.

القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ابو محمد الحريري. (1426هـ). *ملحة الاعراب* (المجلد الطبعة الاولى). القاهرة: دار السلام.

بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري. (1428هـ - 2008م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان* (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفكر العربي.

بهاء الدين بن عقيل. (1402 هـ-1928م). *المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق محمد كامل بركات* (المجلد الطبعة الاولى). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

تقي الدين ابراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي. (1419 هـ). *الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تحقيق د0 محسن بن سالم العميري* . مكة المكرمة : مركز احياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى.

جلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح الاستاذ عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم. (1413هـ-1993م). *همع الهوامع* . بيروت: مؤسسة الرسالة .

جمال الدين عبد بن هشام الأنصاري. (1429 هـ - 1996م). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق د0 بركات يوسف* (المجلد الطبعة الثانية). دمشق: دار ابن كثير.

رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي. (1421هـ - 2000م). *شرح الرضي على كافية بن الحاجب ، شرح وتحقيق د0 عبد العال سالم مكرم* (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة: عام الكتب.

ركن الدين الحسن محمد بن شرف شاه الاستربادي. (1427 هـ). *البسيط في شرح الكافي ، تحقيق د0 حازم سليمان الحلي* . قم المقدسة : المكتبة الأدبية المختصة .

زين كامل الخويسكي. (1989م). *مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين* (المجلد الطبعة الاولى). مصر: دار المعرفة الجامعية.

طاهر بن أحمد بن بابشاذ. (2016 م). *شرح جمل الزجاجي ، تحقيق د0 علي بن توفيق* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: عالم الكتب الحديث.

عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري. (1377هـ - 1957 م). *أسرار العربية ، د0 محمد بهجت البيطار* . دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي .

عبد القاهر الجرجاني. (1982م). *المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق د0 كاظم بحر المرجان* . منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية .

عز الدين عبد الوهاب بن ابراهيم بن عبد الوهاب ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني. (2020 م). *الكافي في شرح الهادي ، دراسة وتحقيق د0 محمود بن يوسف فجال* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار النور المبين للنشر والتوزيع.

علي بن عيسى الرماني. (1963 م). *شرح الرماني لكتاب سيبويه ، تحقيق مازن المبارك*. دمشق : مطبعة جامعة دمشق.

علي بن فضال المجاشعي. (2011م). *شرح عيون الاعراب ، تحقيق د0 حنا جميل حداد* . عمان : دار البازوري .

مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. (1421هـ - 2000م). *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، تحقيق محمد المصري* (المجلد الطبعة الأولى). دمشق: دار سعد الدين.

محمد بن عمر بن الحسن الرازي. (1418 هـ - 1997 م). *المحصول ، دراسة وتحقيق د0 طه جابر فياض العلواني* (المجلد الطبعة الثالثة). بيروت: مؤسسة الرسالة.

محمود بن عمر بن محمدالخوارزمي الزمخشري. (1993م). *المفصل ، تحقيق علي بو ملحم* (المجلد الطبعة الأولى). بيروت: دار ومكتبة الهلال.

موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي. (1422 هـ 2001 م). *شرح اللمفصل ، تحقيق د0اميل بديع يعقوب*. بيروت: دار الكتب العلمية .

نور الدين علي بن محمد بن عيسى. (-1419هـ -1998 م). *شرح الأشموني* (المجلد الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

يحيى بن حمزة العلوي. (1430 هـ _ 2009 م). *المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، دراسة وتحقيق د0 هادي عبد ناجي*. الرياض: مكتبة الرشد.